

التحقيق في نفي التّحريف عن القرآن الشريف

(305) وسلم - فهو أمر يحتاج إلى الإثبات ، وقد اتّفق العلماء أجمع على عدم جواز نسخ الكتاب بخبر الواحد ، وقد صرّح بذلك جماعة في كتب الاصول وغيرها ، بل قطع الشافعي وأكثر أصحابه وأكثر أهل الظاهر بامتناع نسخ الكتاب بالسند المتواترة ، وإليه ذهب أحمد بن حنبل في إحدى الروايتين عنه ، بل إن جماعة ممّن قال بإمكان نسخ الكتاب بالسند المتواترة منع وقوعه ، وعلى ذلك فكيف تصحّ نسبة النسخ إلى النبي - (صلّى الله عليه وآله وسلم) - بأخبار هؤلاء الرواية؟! مع أن نسبة النسخ إلى النبي - (صلّى الله عليه وآله وسلم) - تنافي جملة من الروايات التي تصمّنت أن الإسقاط قد وقع بعده . وإن أرادوا أن النسخ قد وقع من الذين تصدّوا للزعامة بعد النبي - (صلّى الله عليه وآله وسلم) - فهو عين القول بالتحريف . وعلى ذلك ، فيمكن أن يدعى أن القول بالتحريف هو مذهب أكثر علماء أهل السنة ، لأنهم يقولون بجواز نسخ التلاوة ، سواء نسخ الحكم أو لم ينسخ ، بل تردّج الاصوليون منهم في جواز تلاوة الجنب ما نسخت تلاوته ، وفي جواز أن يمسه المحدث ، واختار بعضهم عدم الجواز . نعم ذهب طائفة من المعتزلة إلى عدم جواز نسخ التلاوة (1) . بل قال السيد الطباطبائي ، قدس سرّه - : " إن القول بذلك أقبح وأشنع من القول بالتحريف " (2) . وقال المحقّق الأوردبادي - قدس سرّه - : " وقد تطرّف بعض المفسّرين ، فذكروا في باب النسخ أشياء غير معقولة ... (1) البيان في تفسير القرآن : 224 . (2) الميزان في تفسير القرآن 12 : 120 .